مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة

The future of the European Union in light of the growth of extreme right-wing trends

أسامة أحمد العادلي

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

علي عبدالمطلب محمد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة استشراف مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي تأثير الاتجاهات اليمينية المتطرفة عبر دول الاتحاد، مع التركيز على "البرلمان الأوروربي" باعتباره محركًا رئيسيًا لسياسات هذا الاتحاد من ناحية، ولوضوح تأثير وأدوار أحزاب اليمين المتطرف بداخله من ناحية أخرى. وخلصت الدراسة إلى تباين استراتيجيات وأدوار أعضاء أحزاب اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي بين أربعة استراتيجيات رئيسية، ألا وهي: الغائب، والخطيب العام، والبرجماتي، والمشارك. كما انتهت الدراسة إلى تعدد السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الاتحاد الأوروبي، وأن السيناريوهات الأكثر اعتدالًا من بينها هي تلك التي تحظى بتأييد الغالبية من المواطنين أو النخبة الأوروبية بل ولدى الدول الأعضاء ذاتها. وتتلخص أبرز هذه السيناريوهات في: انتهاج إصلاحات ديمقراطية داخل مؤسسات الاتحاد سعيًا وراء المزيد من التكامل في المستقبل، وكذا سيناريو الاقتصار على مجالات محددة للتعاون بكفاءة أكبر في الأداء، فضلًا عن سيناريو أوروبا متعددة السرعات.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي، اليمين المتطرف، التكامل الأوروبي.

Abstract:

This study aimed to anticipate the future of the European Union in light of the growing influence of the extreme right across the EU countries, with a focus on the European Parliament as a main institution in making European Union policies, and the clarity of influence and roles of the extreme right parties inside it and their relationship with other parties. The study concluded that the strategies and roles of members of extreme right parties inside the European Parliament vary between four main strategies: the absentee, the public orator, the pragmatist, and the participant. The study also concluded that there are many expected scenarios for the future of the European Union, and that the more moderate scenarios in general are preferred, whether for citizens or the European elite and

member states. The most prominent of these scenarios is the pursuit of democratic reforms within EU institutions seeking for more integration in the future, as well as the scenario of doing less more efficiently and focusing on specific areas of cooperation, as well as the scenario of a multi-speed Europe.

Keywords: European Union, European Parliament, Extreme right, European integration.

مقدمة:

واجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة العديد من الأزمات الكبيرة والمتوالية، والتي قد تهدد مستقبل مشروع التكامل الأوروبي، بدءًا من "أزمة منطقة اليورو" (أو أزمة الديون السيادية الأوروبية) منذ أواخر عام ٢٠٠٩ فصاعدًا، ثم "أزمة اللاجئين" في عام ٢٠١٥، وما تلاها من "استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" (Brexit) في عام ٢٠١٦، والذي أثار نقاشات جادة وعميقة حول أغراض وأشكال التكامل الأوروبي، ثم "جائحة وباء كوفيد ١٩" في عام ٢٠٢٠، وأخيرًا "الحرب الروسية الأوكرانية" عام ٢٠٢٢، ولازالت العواقب طويلة المدى لبعض هذه الأزمات لم تتضح بعد بشكل كامل. وقد دفع هذا الواقع الملئ بالأزمات بعض الباحثين إلى وصف السنوات العديدة الماضية باعتبارها "عقد الأزمة" (decade of crisis) أو "عصر الأزمة" (age of crisis) بالنسبة للاتحاد الأوروبي[١].

وعلى الرغم من هذه الأزمات المتعددة والمتزامنة أحيانًا، إلا أن تنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة عبر دول الاتحاد الأوروبي قد مثَّل أكبر التحديات التي تهدد مستقبل هذا الاتحاد. ففي استطلاع لرأي النخبة الأوروبية تم إجراؤه في مطلع عام ٢٠١٧ وشمل أكثر من ١٨٠٠ فرد من أولئك الذين يشغلون مناصب ذات نفوذ في السياسة والإعلام والأعمال والمجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية والأوروبية، حول أخطر التهديدات لمستقبل الاتحاد الأوروبي، وضعت نتيجة الاستطلاع ظاهرة "صعود الأحزاب المعادية والمشككة في مشروع التكامل الأوروبي" (الأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة) كأخطر التهديدات وبفارق ملحوظ عن التهديدات الأخرى المتوقعة، مثل الانقسامات بين الدول الأعضاء، وأزمة اللاجئين، والإرهاب، والبطالة، والإسلام الراديكالي، وغياب النمو الاقتصادي وغيرها من التهديدات[٢].

علاوة على ذلك، لم تعد الأحزاب اليمينية المتطرفة على الهامش السياسي، بل هناك أدلة وافرة على أن هذه الأحزاب المتطرفة قد باتت قوة لا يستهان بها في السياسة الأوروبية، حيث نجحت في الوصول للحكم أو المشاركة في ائتلاف حاكم في دول مثل النمسا والدنمارك والمجر وإيطاليا وهولندا وبولندا، وازداد نجاحها أيضًا في البلدان التي كانت تعتبر قبل ذلك "محصنة" ضد هذه التوجهات، مثل ألمانيا والسويد وإسبانيا. بل وجاءت نتائج انتخابات البرلمان

الأوروبي الأخيرة (عام ٢٠١٩) لافتة للنظر، حيث حصلت الأحزاب الشعبوية – سواء اليمينية أو اليسارية– على ما يقرب من ثلث المقاعد، وحققت أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي أكبر المكاسب مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٤.

والحق أن نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي التي أجريت عام ٢٠١٩ قد كشفت عن ثلاث ظواهر ذات دلالات متشابكة، تمثلت أولاها في زيادة عدد المقاعد التي تشغلها الأحزاب الشعبوية في البرلمان الأوروبي، وتمثلت ثانيتها في أن الأحزاب اليمينية المتطرفة لم تعد تعاني من أجل تشكيل مجموعات سياسية (Political groups) داخل البرلمان الأوروبي، بل راحت تحقق ذلك دون صعوبة، وأخيراً فقد تمثلت ثالث هذه الظواهر في أن "الأحزاب اليمينية الشعبوية" قد أصبحت أكثر أنواع الأحزاب الشعبوية تمثيلاً داخل البرلمان الأوروبي[٣].

ويتأكد هذا المعنى إذا ما ذكرنا أن البرلمان الأوروبي الأول الذي تم انتخابه في عام ١٩٧٩ لم يشهد سوى تواجد حزب شعبوي واحد فقط، هذا بينما تم انتخاب ٣٢ حزبًا شعبويًا في البرلمان التاسع عام ٢٠١٩، كما زاد نجاح الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات الوطنية، وهو الأمر الذي يكشف بوضوح عن أن تنامي هذه الاتجاهات قد بات يشكل تهديدًا حقيقيًا للاتحاد الأوروبي وهويته المشتركة ومبادئه ومستقبله.

وفي ضوء تناولنا للاتحاد الأوروبي، فسوف يتم التركيز على البرلمان الأوروبي باعتباره أهم مؤسسات الاتحاد، والمؤسسة الوحيدة المنتخبة بصورة مباشرة من المواطنين الأوروبيين، وكذا سهولة دراسة الأحزاب الممثلة في البرلمان الأوروبي وديناميكيات التفاعل فيما بينها، خاصة أحزاب اليمين المتطرف، حيث أن هذه الأخيرة لا تقدر –بدرجة كبيرة– على أن تتواجد ضمن السلطة التنفيذية ببلدانها، بينما تتواجد بصورة أوضح وأقوى في المجالس المنتخبة خاصة على صعيد البرلمان الأوروبي.

وعلى ذلك فسوف تتناول هذه الدراسة تداعيات تنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة في دول الاتحاد الأوروبي على هوية ومبادئ ومستقبل هذا الاتحاد، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة لمشروع التكامل الأوروبي في ظل صعود وزيادة تأثير اليمين المتطرف في السياسة الأوروبية، وذلك من خلال التركيز على أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي ألا وهي "البرلمان الأوروبي"، ودراسة استراتيجيات وأدوار وتأثير اليمين المتطرف داخل هذه المؤسسة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تصديها لموضوع يتسم بالحيوية والحداثة، فضلًا عن تداعياته الهامة على كيان "عبر وطني" مؤثر على الساحة الدولية ألا وهو "الاتحاد الأوروبي"، واتساقًا مع هذه الأهمية فسوف نحاول أن نقدم صورة واضحة عن السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الاتحاد الأوروبي ومشروع التكامل بين دوله في ضوء تنامي وزيادة تأثير الاتجاهات اليمينية المتطرفة.

هدف الدراسة:

نظرًا لتنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة وانتشارها بصورة ملحوظة في دول الاتحاد الأوروبي وزيادة حصتها من مقاعد البرلمان الأوروبي بصورة مستمرة، وما يفرضه هذا التنامي من تداعيات ليست بالهينة على مستقبل الاتحاد ومشروع التكامل الأوروبي، تهدف الدراسة لاستشراف تداعيات هذا الصعود على مستقبل الاتحاد الأوروبي والسيناريوهات المتوقعة في هذا الصدد.

وارتباطاً بهذا الهدف فسوف تسعى الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية المتعلقة بتأثير تنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة على مستقبل الاتحاد الأوروبي، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي: ما هي استراتيجيات وأدوار أعضاء اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي؟، كيف تتفاعل المجموعات الحزبية الديمقراطية مع مجموعات اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي؟، وما هي السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لمشروع التكامل الأوروبي في ظل تنامي تأثير قوى اليمين المتطرف؟.

تقسيم الدراسة:

انطلاقًا من هدف الدراسة والتساؤلات التي تحاول الإجابة عليها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، يتناول أولها التعريف بمتغيرات الدراسة أي التعريف بالاتحاد الأوروبي ومؤسساته، خاصة البرلمان الأوروبي، وكذا التعريف باليمين المتطرف وأبرز الأحزاب الممثلة له في دول الاتحاد الأوروبي، بينما يتناول المبحث الثاني اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي من حيث استراتيجياته وأدواره والمجموعات الحزبية الممثله له، وموقف المجموعات الحزبية الأخرى تجاهه.

ويعرض المبحث الثالث والأخير للسيناريوهات المطروحة لمستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي حجم وتأثير الاتجاهات اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي وعلى الصعيد الوطني، وفي الخاتمة نعرض لأبرز نتائج الدراسة وما انتهت إليه في شأن التساؤلات التي حاولت الإجابة عليها.

المبحث الأول: التعريف بالاتحاد الأوروبي والاتجاهات اليمينية المتطرفة:

يتناول هذا المحور التعريف بالمتغيرات الرئيسية للدراسة؛ أي التعريف بالاتحاد الأوروبي وأبرز مؤسساته، وبالاتجاهات اليمينية المتطرفة، وذلك سعيًا لاستشراف مستقبل مشروع التكامل الأوروبي في ظل تنامي تلك الاتجاهات.

أولًا: التعريف بالاتحاد الأوروبي وأبرز مؤسساته:

يمثل الاتحاد الأوروبي[٤] شكلًا فريدًا من أشكال التعاون بين الدول ذات السيادة، فهو ليس مجرد منظمة للتعاون بين الحكومات كالأمم المتحدة، ولا دولة فيدرالية كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تظل الدول التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي دولًا مستقلة ذات سيادة، ولكنها تفوض بعض سلطات اتخاذ القرار إلى المؤسسات المشتركة التي أنشأتها، والتي تقوم باتخاذ القرارات بشأن مسائل محددة ذات اهتمام مشترك بشكل ديمقراطي على المستوى الأوروبي. كما يتميز الاتحاد الأوروبي بمؤسساته الفريدة، والتي لا تشبه أي هيئات أخرى موجودة على المستوى الوطني أو الدولي[٥].

ويتكون الاتحاد الأوروبي حاليًا من ٢٧ دولة عضو، وقد ساعد في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء القارة الأوروبية، وهو أحدث مرحلة في عملية تكامل بدأت بعد الحرب العالمية الثانية لتعزيز السلام والانتعاش الاقتصادي في أوروبا، وتم الوصول إلى الوضع الحالي عبر سلسلة من المعاهدات الملزمة بين دول الاتحاد[٦].

ويتمتع الاتحاد الأوروبي ببعض الأجهزة والمؤسسات الدائمة التي نصت عليها المعاهدات المنشئة له، والتي تعمل على تسيير وتنفيذ أعمال ومهام الاتحاد بغية تحقيق التكامل الأوروبي المنشود، ونتناول فيما يلي أهم هذه المؤسسات وأبرز اختصاصاتها[٧]، مع التركيز على البرلمان الأوروبي كونه المؤسسة الوحيدة المنتخبة مباشرة من مواطني الاتحاد، ولنتمكن من دراسة أحزاب اليمين المتطرف واستراتيجياتها ومدى تأثيرها على البرلمان الأوروبي بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام.

١) **المجلس الأوروبي (The European Council):** يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء إلى جانب رئيسه ورئيس المفوضية الأوربية، كما يشارك الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي في اجتماعاته. ويجتمع أربع مرات على الأقل في العام، لإعطاء الاتحاد الأوروبي ككل الأولويات والتوجهات السياسية العامة، وهو أعلى هيئة لصنع السياسات في الاتحاد الأوروبي، وهذا هو السبب في أن اجتماعات المجلس الأوروبي تسمى "مؤتمرات القمة"، وهو أيضًا أعلى منتدى لحل المشكلات في الاتحاد الأوروبي عندما تفشل المجالس الوزارية في الاتفاق، ومع ذلك، فهو لا يمارس أي وظائف تشريعية، ويتخذ المجلس الأوروبي معظم قراراته بالإجماع، ومع ذلك، في عدد من الحالات، يتم تطبيق الأغلبية المؤهلة[٨] (Qualified majority)، مثل انتخاب رئيسه، وتعيين المفوضية والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية[٩].

٢) **المجلس (The Council):** ويسمى أيضًا مجلس الاتحاد الأوروبي أو المجلس الوزاري، وهو يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ ويُعد صانع قرار أساسي في الاتحاد، ويتكون من وزير واحد من كل حكومة من الحكومات الوطنية في الاتحاد الأوروبي، ويعتمد تحديد الوزراء الذين يحضرون أي اجتماع للمجلس على

الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، ويمارس هذا المجلس السلطة التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي، كما ينسق السياسات الاقتصادية ما بين الدول الأعضاء، ويعمل على تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، على أساس المبادئ التوجيهية التي وضعها "المجلس الأوروبي"، ويبرم نيابة عن الاتحاد الأوروبي الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية، كما يشترك مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وفي إقرار ميزانية الاتحاد(١٠).

٣) **المفوضية الأوروبية (The European Commission):** تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي ككل، وتُعد الذراع التنفيذية للاتحاد، تقترح التشريعات على البرلمان والمجلس وتعزز التكامل بين دول الاتحاد، وهي مسؤولة عن تنفيذ قرارات البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، كما أنها تمثل الاتحاد أمام العالم الخارجي باستثناء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتظل المفوضية مسؤولة سياسيًا أمام البرلمان الأوروبي، وتحضر جميع جلساته حيث يتعين عليها توضيح سياساتها وتبريرها، كما ترد بانتظام على الأسئلة الكتابية والشفوية التي يطرحها أعضاء البرلمان(١١).

ويتم تعيين أعضاء المفوضية بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء، حيث يتم تعيينهم على أساس القدرة على العمل باستقلالية لصالح الاتحاد نفسه، ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، لذا فإن "المفوضين" لا يتلقون أي تعليمات من حكوماتهم، إذن فالمفوضية عبارة عن إطار للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي ككل، وذلك عكس "المجلس" الذي يعبر عن مصالح الدول الأعضاء، ويعين المجلس الأوروبي على مستوى رؤساء الدول والحكومات رئيس المفوضية من بين مرشحي الدول الأعضاء بقرار يُتخذ بأغلبية مؤهلة (Qualified majority)، ولابد من موافقة البرلمان الأوروبي عليه(١٢).

٤) **البرلمان الأوروبي (The European Parliament):** يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي، ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي مباشرة من قبل مواطني الاتحاد، وتُجرى الانتخابات كل خمس سنوات، ويقع المقر الرئيسي للبرلمان في مدينة "ستراسبورج" بفرنسا، ويتم تخصيص المقاعد في البرلمان الأوروبي بين الدول الأعضاء على أساس حصتها من سكان الاتحاد(١٣).

وينتمي معظم أعضاء البرلمان الأوروبي حاليًا إلى واحدة من سبع مجموعات سياسية (groups Political) عبر وطنية(١٤) توجد داخل البرلمان، كما يوجد بعض النواب المستقلين، وتمارس هذه المجموعات السياسية تأثيرًا على كل جانب من جوانب أعمال البرلمان الأوروبي، ويشكل رؤساء المجموعات، جنبًا إلى جنب مع الرئيس المنتخب ونواب الرئيس للبرلمان الأوروبي، "مؤتمر الرؤساء" (Conference of Presidents) وهو المسؤول – من بين أمور أخرى– عن تنظيم عمل البرلمان ووضع مسودة جدول الأعمال، كما تنعكس نسب عضوية المجموعة السياسية في تكوين اللجان الدائمة واللجان الفرعية داخل البرلمان الأوروبي(١٥).

ويمارس البرلمان الأوروبي ثلاث سلطات أساسية وهي:

١. **سلطة التشريع:** على الرغم من أن البرلمان الأوروبي لا يستطيع بدء التشريعات (أي اقتراحها)، إلا أنه يتقاسم سلطة التشريع وتمرير القوانين مع المجلس، مما يمنحه الحق في قبول أو تعديل أو رفض غالبية تشريعات الاتحاد الأوروبي المقترحة(١٦)، وتساعد حقيقة أنه هيئة منتخبة بشكل مباشر من المواطنين على ضمان الشرعية الديمقراطية للقانون الأوروبي(١٧).

وبداية كانت مهمة البرلمان الأوروبي استشارية، إلا أنه بعد انتخاب أعضائه بطريقة مباشرة منذ عام ١٩٧٩ مُنح البرلمان وبالتدريج سلطات أخرى في مجال التشريع وذلك ضمن معاهدة القانون الأوروبي الموحد ١٩٨٦ ومعاهدة ماستريخت 1992 ومعاهدة أمستردام 1997، ومعاهدة لشبونة ٢٠٠٩، وبذلك تعززت سلطة التشريع للبرلمان الأوروبي(١٨).

ويُطلق على الإجراء الأكثر شيوعًا لاعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي "الإجراء التشريعي العادي" – المعروف أيضًا باسم "إجراء القرار المشترك"– وهذا الإجراء يضع البرلمان الأوروبي والمجلس على قدم المساواة، والقوانين التي يتم تمريرها باستخدام هذا الإجراء هي قوانين مشتركة بين المجلس والبرلمان، وينطبق ذلك على غالبية تشريعات الاتحاد الأوروبي، وبموجب الإجراء التشريعي العادي، تقدم المفوضية اقتراحًا يجب اعتماده من قبل كل من البرلمان والمجلس، كما أن موافقة البرلمان مطلوبة لجميع الاتفاقيات الدولية في المجالات التي يغطيها الإجراء التشريعي العادي، ويفحص البرلمان برنامج العمل السنوي للمفوضية، وينظر في القوانين الجديدة التي ستكون مناسبة، مطالبًا المفوضية بتقديم مقترحات بشأنها(١٩).

٢. **سلطة الرقابة:** يمارس البرلمان الأوروبي رقابة ديمقراطية على جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وعلى نشاطات المفوضية بوجه خاص، فله سلطة الموافقة أو رفض ترشيح رئيس المفوضية وأعضائها، علاوة على ذلك، فإن المفوضية مسؤولة سياسيًا أمام البرلمان، والذي يمكنه تمرير "اقتراح اللوم" motion of censure)) والذي قد يؤدي إلى استقالتها بالكامل، كما يقوم بالفحص المنتظم للتقارير التي ترسلها المفوضية إليه وطرح أسئلة مكتوبة وشفوية(٢٠).

وتمتد سلطة الرقابة التي يتمتع بها البرلمان لتشمل أعمال المجلس أيضًا، فبإمكان البرلمان توجيه الأسئلة الشفوية والتحريرية إلى المجلس، وهذا الأخر ملزم بتقديم أعماله وبرامجه للبرلمان، وفي حال وجود مشكلة فإن من حق البرلمان تشكيل لجان تحقيق للنظر في أعمال المجلس(٢١).

ويمكن للبرلمان أيضًا ممارسة الرقابة الديمقراطية من خلال فحص التماسات المواطنين وتشكيل لجان تحقيق خاصة، وكذا يقدم البرلمان مدخلات في كل قمة للاتحاد الأوروبي (اجتماعات المجلس الأوروبي)، ففي افتتاح

كل قمة، تتم دعوة رئيس البرلمان للتعبير عن آراء البرلمان ومخاوفه بشأن القضايا الحيوية والبنود المدرجة على جدول أعمال المجلس الأوروبي[٢٢].

٣. **سلطة إقرار الميزانية:** يتم تحديد الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي بشكل مشترك من قبل البرلمان والمجلس، ويناقشها البرلمان في قراءتين متتاليتين[٢٣] ولا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد توقيع رئيس البرلمان عليها، وفي كل عام يقرر البرلمان ما إذا كان سيوافق على تعامل المفوضية مع الميزانية للسنة المالية السابقة، وتُعرف عملية الموافقة هذه تقنيًا باسم "منح إبراء ذمة"[٢٤].

وبتضح مما سبق أن صلاحيات وسلطات البرلمان الأوروبي قد زادت بالتدريج منذ البدء في انتخاب أعضاؤه بصورة مباشرة عام ١٩٧٩ حتى أصبح يقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية، كما يتضح الدور السياسي الحيوي للبرلمان الأوروبي ضمن مؤسسات الاتحاد، وكذا وجود مجموعة كبيرة من الأحزاب الأوروبية التي تتمتع بتأييد شعبي في دولها بداخله، والتي تقوم بدور هام وفعال عن طريق الضغط على حكوماتها، وعلى ذلك يمكننا النظر إلى البرلمان الأوروبي باعتباره محركًا أساسيًا لسياسة الاتحاد الأوروبي، هذا فضلًا عن أن دوره يتعاظم بشكل مستمر.

ثانيًا: التعريف بالاتجاهات اليمينية المتطرفة:

تعد أحزاب اليمين المتطرف هي أنجح عائلة حزبية تشهدها الساحة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[٢٥]، وتتميز هذه الاتجاهات اليمينية المتطرفة بثلاث سمات رئيسية: ١) الشعبوية (Populism)، والتي تقوم على التحدث المباشر إلى الشعب، ومعاداة النخب ومناهضة المؤسسات السياسية القائمة، ٢) السلطوية (Authoritarianism) بما تتضمنه من التمسك بالقانون والنظام واستخدام العنف مع المنتهكين لأحكامه، ٣)النزعة القومية (Nativism)، والتي تجمع بين القومية وكراهية الأجانب، وما تؤدي إليه من العداء للهجرة والمهاجرين، والتشكيك في سياسات وتوجهات الاتحاد الأوروبي الهادفة لتوسيع صلاحياته على حساب السيادة الوطنية للدول الأعضاء[٢٦].

ويتضح لنا من هذه السمات، تعارض الأفكار الرئيسية لليمين المتطرف مع مشروع التكامل الأوروبي، حيث يرونه تهديدًا للهوية والسيادة الوطنية، ولذلك ترفض غالبية الاتجاهات اليمينية المتطرفة المضي قدمًا في مشروع التكامل الأوروبي، بل يدعون إلى تقليص صلاحيات الاتحاد الأوروبي لصالح استعادة سلطات الدولة القومية، بل تذهب بعض هذه الاتجاهات إلى رفض الاتحاد الأوروبي بالكلية، فضلًا عن أن أحزاب اليمين المتطرف تُعد أقوى المعارضين للاتحاد الأوروبي في الأنظمة الحزبية الوطنية.

كما أصبحت الأحزاب اليمينية المتطرفة أكثر نجاحًا من الناحية الانتخابية، فقد تعلموا من أخطائهم واكتسبوا خبرة على المستويين الإقليمي والمحلي، ولذا تطبق هذه الأحزاب أسلوبًا جديدًا في العمل السياسي يعتمد بشكل متزايد على القادة الشباب والمتعلمين وذوي الشخصية الجذابة للتغلب على سمعتهم القديمة(٢٧)، فضلًا عن تنامي تأثيرها وحصتها من الأصوات في العديد من دول الاتحاد الأوروبي.

وقد ظهر أثر صعود الاتجاهات اليمينية المتطرفة بالفعل على مستقبل مشروع التكامل الأوروبي من خلال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، مع الأخذ في الاعتبار أن بريطانيا كان لديها دائمًا إحساسًا أضعف بالهوية الأوروبية من المواطن الأوروبي العادي، ولم يكن البريطانيون أبدًا من بين أولئك المؤيدين بشدة للاتحاد الأوروبي، كما أن قضية الهجرة قد شكلت مصدرًا كبيرًا لقلق العديد من الناخبين البريطانيين، وهي القضية التي غذتها جزئيًا الهجرة من دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، حيث أن الهجرة والسيادة هما المسألتان اللتان ذكرهما ناخبو الخروج كدوافع لاختيارهم للتصويت لصالح "البريكست"(٢٨). أي أن المشاعر القومية ألهمت العديد من المواطنين البريطانيين للتصويت لصالح خروج بلدهم من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦.

وتضم الاتجاهات اليمينية المتطرفة؛ أحزاب سياسية ومنظمات ناشطة وتجمعات وحركات غير رسمية، تشترك جميعها فيما سبق من أفكار وعناصر أيديولوجية، إلا أن تركيزنا في هذه الدراسة سينصب على أحزاب اليمين المتطرف باعتبارها أكثر العناصر تأثيرًا داخل الاتجاهات اليمينية المتطرفة، بحكم تواجدها داخل البرلمان الأوروبي وتمثيلها في المؤسسات السياسية الرسمية، وكذا إمكانية دراسة توجهاتها وتفاعلاتها مع غيرها من القوى السياسية وتأثير ذلك على مستقبل الاتحاد الأوروبي.

وتتواجد أحزاب اليمين المتطرف في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، وإن تفاوتت نسب نجاحها من دولة إلى أخرى، وأبرز هذه الأحزاب: التحالف الوطني (AN) "إيطاليا"، حزب الرابطة الإيطالي (Lega)، الحزب الوطني البريطاني (BNP)، حزب الشعب الدنماركي (DF)، الحزب التقدمي الدنماركي (DPP)، الحزب الاتحادي الديمقراطي (DUP) "إيرلندا الشمالية"، الجبهة الوطنية (FN) "فرنسا"(٢٩)، حزب الحرية النمساوي (FPO)، الحزب الوطني الديمقراطي (NDP) "ألمانيا"، حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)، حزب التقدم النرويجي (NPP)، حزب الشعب السويسري (SVP)، حزب القانون والعدالة البولندي (PiS)، حزب الإصلاح السياسي (SGP) "هولندا"، حزب الحرية والديمقراطية المباشرة (SPD) "التشيك"، حزب ديمقراطيو السويد (SD)(٣٠). ومعظم هذه الأحزاب ممثلة في البرلمان الأوروبي وفي البرلمانات الوطنية.

المبحث الثاني: اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي:

مثلت الانتخابات التاسعة للبرلمان الأوروبي التي أجريت في عام ٢٠١٩، نقلة نوعية للأحزاب اليمينية المتطرفة، وذلك بالمقارنة مع انتخابات البرلمان الأوروبي الثمانية السابقة، حيث حصلت هذه الأحزاب في الانتخابات الأخيرة على نسبة ٢٢.٧٪ من المقاعد، بل وتحققت مكاسب كبيرة لليمين المتطرف الشعبوي في البلدان التي كانت فيها هذه الأحزاب تتسم بالضعف النسبي في السابق كالسويد وألمانيا وإستونيا وإسبانيا، فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة ما حصلت عليه هذه الأحزاب في السويد (من ٩.٧٪ في ٢٠١٤ إلى ١٥.٣٪ في ٢٠١٩)، وفي ألمانيا (من ٧.١٪ في ٢٠١٤ إلى ١١٪ في ٢٠١٩)، وإستونيا (من ٤٪ في ٢٠١٤ إلى ١٢.٧٪ في ٢٠١٩)، وإسبانيا (من 1.6 ٪ في ٢٠١٤ إلى ٦.٢٪ في ٢٠١٩)، لتسيطر هذه الأحزاب – بعد خروج بريطانيا– على ما يقرب من ٢٠٪ من المقاعد المتاحة في البرلمان الأوروبي[٣١].

ونعرض فيما يلي لأبرز "المجموعات السياسية" (Political Groups) لأحزاب اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي التاسع، وكذا استراتيجيات وأدوار أعضاء أحزاب اليمين المتطرف داخل المؤسسة التشريعية الأوروبية، مع تسليط الضوء على كيفية تعامل بقية المجموعات الحزبية الأخرى مع مجموعات اليمين المتطرف.

أولًا: مجموعات اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي:

بالنظر إلى المجموعات السياسية[٣٢] داخل البرلمان الأوروبي التاسع، فاللمرة الأولى منذ أربعين عامًا، توجد مجموعتان سياسيتان متميزتان تشملا –بشكل حصري– الأحزاب التي يمكن وصفها بأنها يمينية متطرفة وشعبوية ومشككة في أوروبا؛ أولاهما هي مجموعة "الهوية والديمقراطية" (Identity and Democracy group)[٣٣]، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: حزب الحرية النمساوي (FPO)، حزب الشعب الدنماركي (DF)، حزب الفنلنديين (PS)، حزب الجبهة الوطنية الفرنسي (FN)، البديل من أجل ألمانيا (AfD)، الرابطة الإيطالي (Lega)، والحزب من أجل الحرية الهولندي (PVV)، وبواسطة ٧٣ عضوًا في البرلمان الأوروبي، تسيطر مجموعة "الهوية والديمقراطية" على ٩.٧٪ من المقاعد في البرلمان الأوروبي، مما يجعلها رابع أكبر مجموعة حزبية في البرلمان الحالي[٣٤].

أما المجموعة الأخرى فهي "الإصلاحيون والمحافظون الأوروبيون" (European Conservatives and Reformists)[٣٥]، وهي موجودة في البرلمان الأوروبي منذ عام ٢٠٠٩، وتعكس مدى التقدم الذي أحرزته أحزاب اليمين المتطرف عبر القارة الأوروبية، حيث تتكون مجموعة (ECR) بالكامل الآن من أحزاب يمينية متطرفة وشعبوية، تمامًا مثل مجموعة (I&D)، بينما لم يكن هذا هو الحال على الإطلاق في البرلمانات السابقة، ويُعد حزب القانون

والعدالة البولندي أكبر أحزاب المجموعة، وبواسطة ٦٢ عضوًا في البرلمان الأوروبي، تسيطر مجموعة (ERC) على ٨.٣٪ من إجمالي المقاعد في البرلمان الأوروبي[٣٦].

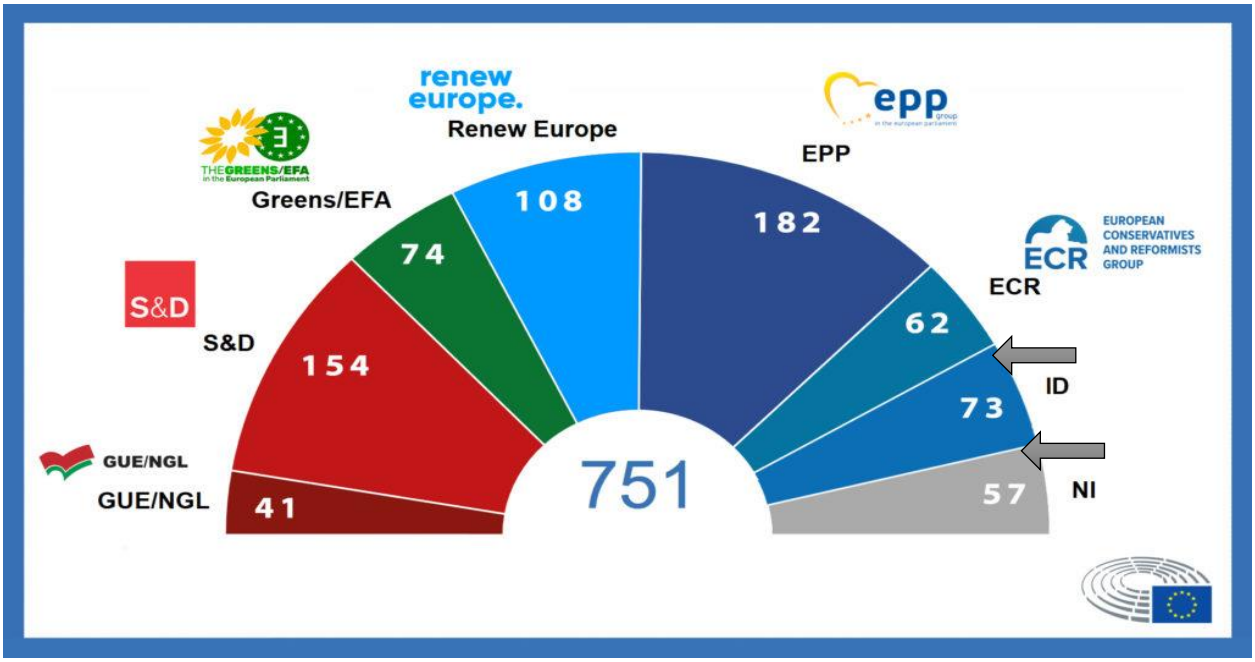

شكل توضيحي للمجموعات السياسية وعدد مقاعدها (قبل خروج ممثلي بريطانيا)

في البرلمان الأوروبي التاسع (٢٠١٩-٢٠٢٤)

المصدر: موقع البرلمان الأوروبي: https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en

ثانيًا: استراتيجيات وأدوار أعضاء اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي:

تتباين استراتيجيات وأدوار أعضاء أحزاب اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي، وصنفت بعض الدراسات الأدوار التي يلعبها أعضاء البرلمان الأوروبي المنتمين إلى اليمين المتطرف، إلى أربعة أدوار رئيسية وهي: دور "الغائب" (Absentee)، و"الخطيب العام" (Public Orator)، و"البراجماتي" (Pragmatist)، و"المشارك" (Participant)[٣٧].

فالبنسبة لدور "الغائب" (Absentee) فيتميز بمؤشرين رئيسيين: أولهما، المشاركة المنخفضة في الغرفة التشريعية الأوروبية، وثانيهما، التركيز على المستوى الوطني وخاصة في نطاق الناخبين والمؤيدين، ويمكن تفسير المشاركة الضعيفة لـ "الغائبين" على أنها استراتيجية خروج من العمل البرلماني، مدفوعة بالرفض التام للانخراط في عمل المؤسسة، حيث يعتقدون أن أية أنشطة يتم الاضطلاع بها داخل مؤسسة البرلمان الأوروبي لن تكون مجدية، فلا

يتحملون مسؤولية داخل البرلمان الأوروبي، ولا يشاركون بنشاط في أعمال اللجان، ونفس المنطق ينطبق على الأنشطة البرلمانية الأخرى، حتى التصويت، فهم يرون فيه إضفاء للمزيد من الشرعية على البرلمان الأوروبي، ولذلك يتوخون الحذر في كيفية المشاركة، بل ويشاركون بأقل قدر ممكن، وبينما يتجاهل "الغائبون" البرلمان الأوروبي، فإنهم نشيطون للغاية على المستويين الوطني والمحلي(٣٨).

وهنا قد يتساءل البعض عن سبب مشاركتهم في انتخابات البرلمان الأوروبي وسعيهم إلى عضوية المؤسسة، إذا كان هذا هو موقفهم داخل البرلمان، وهنا نشير إلى أن مشاركة من يلعبون دور "الغائب" في الانتخابات الأوروبية إنما هي مشاركة مدفوعة –إلى حد كبير– باعتبارات سياسية وطنية، ذلك بأنهم يستفيدون من النظام الانتخابي للبرلمان الأوروبي، حيث أنه أكثر ملاءمة للأحزاب الصغيرة، خاصة في البلدان التي لديها نظام "الفائز الأول". علاوة على ذلك، تميل انتخابات البرلمان الأوروبي إلى أن تكون انتخابات من "الدرجة الثانية" تفضل ظهور أحزاب احتجاجية، وبالتالي، يُنظر إلى هذه الانتخابات على أنها فرصة لجذب الانتباه على المستوى الوطني ومنصة لاكتساب الشرعية، مع المشاركة بشكل ضئيل فقط في عمل البرلمان الأوروبي.

أما من يلعبون دور "الخطيب العام" (Public Orator) فهم يجسدون موقف المعارضة الأمامية، ويعطي "الخطباء العامون" الأولوية لجانبين وهما: التحدث أمام الجمهور، ونشر المعلومات السلبية عن التكامل الأوروبي. والهدف الرئيسي للخطباء العامين هو الإعلان عن مواقفهم والدفاع عنها بكل الوسائل، إنهم يرون أنفسهم أولاً وقبل كل شيء ممثلين عن المعارضة الدائمة، وهم يعتقدون أن دورهم هو التحدث نيابة عن المواطنين المتشككين في الاتحاد الأوروبي، الذين يرون أنهم مهملون من قبل المؤسسات الأوروبية، بالإضافة إلى نزع الشرعية عن المؤسسة من خلال التحدث علنًا عن مساوئها، لذلك، فإن الغالبية العظمى من أنشطتهم تتكون من اتهامات عامة تتعلق بالفشل والعواقب السلبية للاندماج، كما لا تتناول مشاركتهم سياسات أوروبية محددة ولكنها تسعى إلى تحطيم ما يسمى الإجماع داخل البرلمان، وعلى عكس "الغائبين" فإنهم أكثر حضورًا في البرلمان الأوروبي(٣٩).

ويفضل "الخطباء العامون" التمسك بحملتهم التنديدية ومعارضتهم "عالية الصوت" ويسعون للحفاظ على التوازن بين وجودهم داخل البرلمان ورغبتهم في عدم الاندماج فيه تحت أي ظرف من الظروف، ولذلك يصوتون ضد الغالبية العظمى من القرارات، بغض النظر عن مجال السياسة العامة المقترحة، إنهم يعتقدون أن دورهم هو معارضة كل شيء تقريبًا، ولذلك يعارضون السلطات التشريعية للبرلمان، وبشكل أعم، الاتحاد الأوروبي، كما أنهم لا يسعون إلى المسؤولية ونادرًا ما يشاركون في عمل اللجان، ويمكن للخطباء العامين تعطيل العمل البرلماني أو إثارة الجدل، بحجة

أن واجبهم تغيير –ما يعتبرونه– "الطبيعة التوافقية المفرطة للبرلمان الأوروبي"، ونتيجة لهذا النوع من المواقف، يحافظ الخطباء العامون على علاقات ضعيفة مع أعضاء البرلمان الأوروبي من المجموعات السياسية الأخرى.

أما من يلعبون دور "البراجماتي" (Pragmatist) فإنهم يطورون استراتيجية مزدوجة حيث يسعون من خلالها إلى تحقيق نتائج ملموسة مع عدم المساس بمعتقداتهم المشككة في أوروبا، مسترشدين بالرغبة في أن يكونوا فعَّالين، فإنهم يتميزون باستثمار أكبر في عمل البرلمان الأوروبي اليومي، والميل إلى اتباع قواعد المؤسسة، والاستعداد للتغيير بطريقة هادفة ومحدودة، فهم لا يبقون في معارضة عقيمة، لكنهم يحاولون إيجاد توازن بين الترويج لقناعاتهم والسعي لتحقيق نتائج ملموسة دون نية تعطيل عمل البرلمان أو تقويض النظام السياسي الأوروبي(٤٠).

وكما أوضح أحد أعضاؤهم في البرلمان الأوروبي: "إنها ليست المعارضة فقط، إنها معارضة بناءة تقدم التقارير والمقترحات"، فإنهم يرون أنفسهم جهة معارضة، لكن كأعضاء في البرلمان الأوروبي، ويؤكدون على الطبيعة البناءة لمعارضتهم واستعدادهم للمشاركة لإحداث فرق، خاصة في السياسات التي يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي يلعب فيها دورًا، كما يعلق البراجماتيون أهمية على الساحة الوطنية لأنها تعتبر الساحة المشروعة للعمل السياسي، وتتسم لغة خطاباتهم بأنها أقل تصادمية من تلك الخاصة بالخطباء العامين(٤١).

وأخيرًا فإن دور "المشارك" (Participant) يتميز برغبته في الظهور على أنه عضو في البرلمان الأوروبي مثل أي عضو آخر، والتكيف مع قواعد اللعبة لتحقيق هدفه الرئيسي، وهو التأثير على العملية التشريعية الأوروبية، ويرى "المشاركون" أنفسهم كمشرعين وليس كمعارضين، إذ تتمثل مهمتهم في "صياغة المبادرات الأوروبية ومناقشتها مع أعضاء البرلمان الأوروبي الآخرين وإيجاد أرضية مشتركة"، ولإشباع رغبتهم في التأثير، يستثمرون معظم وقتهم في الغرفة التشريعية الأوروبية، كما يحترم "المشاركون" قواعد البرلمان الأوروبي الرسمية وغير الرسمية، بل ويضبطون سلوكهم وفقًا لها، وهذا يعني تطوير مهارات التفاوض والسعي إلى أوسع تحالفات ممكنة وقبول الحلول الوسط، كما أن "المشاركين" لديهم ميل للتقارير والآراء والتعديلات، وعادة ما تقتصر خطاباتهم في الجلسات العامة على المجالات المتعلقة بلجانهم البرلمانية(٤٢).

ثالثًا: موقف المجموعات الحزبية الأخرى تجاه اليمين المتطرف:

وهنا نطرح سؤالًا هامًا يتعلق بكيفية تعامل المجموعات السياسية الديمقراطية داخل البرلمان الأوروبي مع مجموعات اليمين المتطرف، مما يوضح ديناميكيات التفاعل بين أحزاب اليمين المتطرف وسائر المجموعات الحزبية الأخرى داخل المؤسسة التشريعية الأوروبية.

وبصفة عامة يمكن القول أن العديد من المجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي قد قامت بنشر قرارات ووثائق سياسية لتسليط الضوء على موقفهم ضد اليمين المتطرف، ومن أبرز هذه المجموعات "التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين" في البرلمان الأوروبي (S&D) (The progressive Alliance of Socialists & Democrats)، و"التحالف من أجل الليبراليين والديموقراطيين في أوروبا" (ALDE) (The Alliance for Liberals & Democrats in Europe)، حيث أكدت ورقة نشرها تحالف (S&D) على النهج الخادع والعاطفي لليمين المتطرف الشعبوي، حيث يقومون بتشويه الواقع ليناسب أفكارهم، وفي أغلب الأحيان لا يقدمون أي أساس لأفكارهم تلك سوى التأكيدات العاطفية، كما يقيد التحالف أعضاؤه فيما يتعلق بتقديم أي نوع من دعم الأنشطة التشريعية لأعضاء اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي(٤٣).

وكذا تم الاتفاق بين مجموعات الأحزاب الرئيسية داخل البرلمان الأوروبي، وذلك من بعد انتخابات ٢٠١٤ الأوروبية، على ألا يلتزموا بالإجراءات المتبعة وأن يقوموا باستبعاد مجموعة اليمين المتطرف "أوروبا للحرية والديمقراطية المباشرة" (Europe of Freedom & Direct Democracy “EFDD”)، من المناصب المؤثرة في لجان البرلمان الأوروبي الثامن عام ٢٠١٤(٤٤).

وتُعد أوضح ممارسة غير رسمية قامت بها المجموعات الحزبية الموالية للاتحاد الأوروبي، هي تلك التي عرفت بـ"الطوق الصحي" (The Cordon Sanitaire) الذي أنشأته هذه المجموعات تجاه الجماعات الشعبوية اليمينية المتطرفة، وأدى هذا "الطوق الصحي" إلى عدد من الممارسات غير الرسمية بين المجموعات، والتي كان من أبرزها استبعاد مجموعات تنتمي إلى اليمين المتطرف من بعض اللجان والمكاتب البرلمانية والمناصب القيادية، كما أن الأمناء العامين للمجموعات السياسية بدأوا في عقد اجتماعات غير رسمية دون المجموعات التي تخضع لهذا الطوق الصحي(٤٥).

ولعل أبرز ما رصدته الدراسة الهامة التي قدمتها "أريادنا سيرفنت Ariadna Servent“ و "لارا بانينج Lara“ Panning في هذا الشأن، هو أن الاستراتيجية التي يتبناها أعضاء اليمين المتطرف تؤثر تأثيراً مباشراً على موقف المجموعات البرلمانية الرئيسية تجاههم، حيث أكدت الدراسة على أن أعضاء البرلمان الأوروبي الذين تبنوا لهجة أكثر ليونة قد كان لديهم المزيد من فرص المشاركة في التأثير على عملية صنع السياسات داخل البرلمان، بينما تراجعت فرص مثل هذه المشاركة لأولئك الذين تبنوا لهجة أكثر صرامة وحدة، وذلك من خلال سياسة الطوق الصحي غير الرسمي (Informal Cordon Sanitaire) التي تفرضها الأحزاب الأخرى في مواجهتهم(٤٦).

المبحث الثالث: تأثير تنامي اليمين المتطرف على مستقبل الاتحاد الأوروبي:

عادة ما يتم تصوير تنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة في العقود الأخيرة على أنه واحد من التحديات الحاسمة للمجتمعات الأوروبية وللمشروع السياسي الأوروبي، وتحقق هذا التحدي في صميم الاتحاد الأوروبي نفسه، من خلال التواجد المتزايد لأحزاب اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي.

وسوف نتناول فيما يلي بعض المتغيرات الهامة التي قد تؤثر على مستقبل الاتحاد الأوروبي ومدى تأثير الاتجاهات اليمينية المتطرفة عليه، وكذا السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لمشروع التكامل الأوروبي.

أولًا: متغيرات هامة مؤثرة على مستقبل مشروع التكامل الأوروبي:

قبل الحديث عن سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوروبي، ينبغي التأكيد على بعض النقاط والمتغيرات الهامة، التي قد ترسم شكل المستقبل بالنسبة لمشروع التكامل الأوروبي، وهي كما يلي:

أ. اختلاف مواقف اليمين المتطرف تجاه مشروع التكامل الأوروبي:

إن ظاهرة التشكيك في الاتحاد الأوروبي في سياق الأحزاب اليمينية المتطرفة مثيرة للاهتمام بشكل خاص، لأن اليمين المتطرف قد يظنه البعض أنه كيان موحد تمامًا فيما يتعلق بموقفه من التكامل الأوروبي، أي معارضة المشروع بشكل كامل، ولكن على عكس ذلك، فإن الأحزاب اليمينية المتطرفة تُظهر في الواقع مستويات مختلفة من التشكيك في أوروبا، وتتباين مواقفها بشأن مشروع التكامل الأوروبي.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف؛ أولها، الموقف "الرافض" (Rejecting) الذي يشمل الأحزاب التي تعمل بكل جد ضد جميع جوانب التكامل الأوروبي، وثانيها، الموقف "المشروط" (Conditional) الذي يحتوي على أحزاب ليست ضد مبدأ تعاون دول الاتحاد الأوروبي ولكن ضد ممارساته ومستقبله؛ وثالثها، موقف "المساومة" أو "الحل الوسط" (Compromising) بما في ذلك قبول الأحزاب لكل من مبدأ تعاون دول الاتحاد الأوروبي وممارسة هذا التعاون، ولكنهم يعارضون تعميق التكامل المستقبلي، وفيما يلي نفصل في هذه المواقف[٤٧].

١ . الموقف الرافض: وتتبناه الأحزاب التي تعارض بشدة جميع جوانب التكامل الأوروبي، حيث يرفضون مبدأ التعاون الأوروبي، وكذا ممارسة الترتيبات المؤسسية على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولا يتوقعون أي قيمة من التعاون المستقبلي. وبالتالي، فإن هذه الأحزاب تؤيد التعامل مع جميع السياسات محليًا، ويدعون إلى الانسحاب من الاتحاد

الأوروبي باستخدام خطاب قوي داعم للقومية وتقرير المصير. إنهم يعارضون نقل سلطة صنع القرار إلى الاتحاد الأوروبي ويهدفون إلى استعادة سيادة الأمة ومؤسسات الدولة القومية(٤٨).

٢ .الموقف المشروط: ويضم الأحزاب التي تعترف بأن مبدأ التعاون في أوروبا على مستوى متعدد الأطراف مفيد إلى حد ما للدولة القومية، لكن توحيد السياسات بالنسبة لهم يضر بمصالح وسيادة بلادهم، ويظهرون في خطابهم رغبة مشروطة في التعاون، مشيرين إلى أنه لا يجوز المساس بالسيادة الوطنية تحت أي ظرف من الظروف، ولذلك يقبلون تعاونًا من النوع الكونفدرالي بشأن سياسات معينة حيث يعتقدون أن من مصلحتهم الوطنية القيام بذلك، كما لا يقبلون أي قرارات يجب أن تتخذها الهيئات فوق الوطنية (مؤسسات الاتحاد الأوروبي)، ويدعون إلى ضرورة إصلاح الاتحاد الأوروبي بشكل جذري من أجل ضمان الفوائد التي تعود على المصالح الوطنية. ولا تتمسك هذه الأحزاب بفكرة ضرورة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وهو ما يميزهم بوضوح عن الموقف الرافض.

٣. الموقف المساوم: ويشير إلى الأحزاب التي تؤيد مبدأ التعاون على المستوى الأوروبي والأهم من ذلك أنها تقبل ممارسات الوضع الراهن، لقد اعترفت هذه الأحزاب بأن درجة من نقل السلطة إلى المؤسسات فوق الوطنية، – رغم أنها غير مرغوب فيها سياسيًا– ضرورية لتحقيق الازدهار الاقتصادي. إنهم يؤيدون التكامل لاسيما عندما يتعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية ويدعون إلى ضرورة وجود الاتحاد الأوروبي كما هو ولكن يجب أيضًا أن يسعى إلى ضمان الفوائد على المستوى الوطني، كما تسعى هذه الأحزاب إلى تعزيز موقف بلادهم داخل الهيكل الحالي للاتحاد الأوروبي، مما يعني أنهم على استعداد للعمل "وفقًا لقواعد اللعبة"، ومع ذلك، فإن هذه الأحزاب لا تذهب إلى حد الدعوة إلى "اتحاد أوثق من أي وقت مضى"، فلا يؤيدون المزيد من التكامل الأوروبي في المستقبل(٤٩).

موقف الأحزاب اليمينة المتطرفة من مشروع التكامل الأوروبي		
الموقف الرافض	الموقف المشروط	الموقف المساوم
حركة اللهب الاجتماعية الإيطالية (MSFT)	حزب الحرية النمساوي (FPO)	حزب القانون والعدالة البولندي (PiS)
حزب رابطة العائلات البولندية (LPR)	حزب الحركة من أجل فرنسا (MPF)	حزب الإصلاح السياسي الهولندي (SGP)
	حزب الشعب الدنماركي (DF)	
	حزب الرابطة الإيطالي (Lega)	

جدول توضيحي لأمثلة لبعض الأحزاب اليمينية المتطرفة وموقفها من مشروع التكامل الأوروبي

المصدر: Sofia Vasilopoulou, Varieties of Euroscepticism: The Case of the European Extreme Right, Journal of Contemporary European Research, Vol. 5, No. 1.

ب. اتجاه القطاع الأكبر من أحزاب اليمين المتطرف إلى الاعتدال في مواقفها:

حدث تطور ملحوظ للأحزاب المشككة في أوروبا بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، أي بعد انتخابات البرلمان الأوروبي الثامن، ألا وهو الاعتدال في مواقفها تجاه التكامل الأوروبي، ولذلك فإن الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تدعو إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي هي الآن أقلية صغيرة، فعلى مدار السنوات السابقة، تحولت معظم أحزاب اليمين المتطرف المشككة في الاتحاد الأوروبي من الموقف الراديكالي إلى الخطاب الإصلاحي، بحجة أنها ستغير الاتحاد الأوروبي من الداخل، واختارت الأحزاب المشككة في أوروبا في الغالب أن تقدم نفسها على أنها دعاة للتغيير، وكأنهم جميعًا يدافعون عن "أوروبا أخرى"(٥٠).

ويعكس هذا التحول توجه الرأي العام بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث يبدو المواطنون الأوروبيون أكثر ارتباطًا بالتكامل الأوروبي – على الرغم من أنهم ما زالوا ينتقدون ذلك– مقارنة بعام ٢٠١٤، حيث يفكر ٥٩ ٪ منهم في أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يُعد شيئًا جيدًا (مقارنة بـ ٥٤٪ في ٢٠١٤) ويعتقد ٦٨٪ منهم أن بلادهم قد استفادت من عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٨٣، لكن لا يزال بإمكان الأحزاب اليمينية المتطرفة الاستفادة من الشعور بعدم ثقة المواطنين تجاه الأحزاب السياسية التقليدية والمؤسسات التمثيلية للادعاء بأنها ستصلح الاتحاد الأوروبي من داخل البرلمان الأوروبي(٥١).

ونريد هنا أن نسلط الضوء على مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، وكيفية التعامل معها من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة في بقية دول الاتحاد، والتي تؤيد النهج الأكثر اعتدالًا الذي بدأت العديد من هذه الأحزاب في انتهاجه. حيث خلصت دراسة مقارنة للحملات الانتخابية الوطنية لأحزاب اليمين المتطرف في هولندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، إلى أن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد فشل حتى الآن في ترك بصمة دائمة على استراتيجيات أحزاب اليمين المتطرف، حيث لم تظهر قضية التكامل الأوروبي بشكل بارز في الحملات الانتخابية لثلاثة من أربعة أحزاب مختارة تم التركيز عليها في الدراسة وهي (الحزب من أجل الحرية الهولندي، حزب الرابطة الإيطالي، حزب البديل من أجل ألمانيا) حيث ابتعدت هذه الأحزاب عن الدعوة بشكل لا لبس فيه إلى انسحاب أحادي الجانب، وجادلوا عادة بأنه لا ينبغي إلغاء العضوية إلا في حالة فشل الاتحاد الأوروبي في إجراء إصلاحات جذرية(٥٢). ومن ناحية أخرى، فقد كانت مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فوضوية إلى حد كبير، وانعكست سلبًا على الاقتصاد البريطاني، مما يجعل احتمالات خروج الدول من الاتحاد الأوروبي أقل جاذبية(٥٣).

هذا كما أنه من غير المرجح أن تقدم أحزاب اليمين المتطرف على تسييس قضايا الاتحاد الأوروبي وإثارتها إذا ما استشعرت أن توجهات الرأي العام في بلدانها تنحو نحو دعم فكرة الاتحاد، ولعل أبرز ما يؤكد ذلك هو أن مؤشرات

تأييد البقاء في الاتحاد الأوروبي بين مواطني الاتحاد قد تزايدت بشدة بعد استفتاء المملكة المتحدة، إضافة إلى أن قضية التكامل الأوروبي لم تكن القضية الأكثر بروزًا من قبل مؤيدي اليمين المتطرف أو الناخبين عمومًا، ولذلك فليس ثمة سبب وجيه لأحزاب اليمين المتطرف في ترك القضايا الأكثر واقعية والأشد تأثيراً لدى ناخبيهم (كالهجرة والتغيير الثقافي)، والمخاطرة بالتركيز على موضوعات قد تؤدي لتقسيم هؤلاء الناخبين (كموضوع التكامل الأوروبي)[٥٤].

وجملة القول، فإن أحزاب اليمين المتطرف ليس لديها سبب وجيه لجعل موقفها أكثر تطرفًا تجاه الاتحاد الأوروبي، خاصة وأنها تصنف بالفعل باعتبارها أبرز القوى المشككة في هذاالاتحاد، بل وواقع الحال أن هذه الأحزاب قد تخفف من شكوكها تجاه أوروبا عندما تنخرط في تعاون مع الأحزاب الرئيسية أو عندما تسعى للدخول في ائتلاف حاكم. وقد يكون عدم اليقين بشأن نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي في المملكة المتحدة، قد أدى إلى اتباع نهج حذر يقوم على "الانتظار والترقب" بين أحزاب اليمين المتطرف، كما أن عملية التفاوض الصعبة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي قد لعبت دورًا في تراجع الدعم الشعبي لمغادرة الاتحاد الأوروبي في بلدان أخرى.

ومع ذلك، يجدر التأكيد أنه لا يوجد سبب وجيه يدفع أحزاب اليمين المتطرف للتخلي تمامًا عن تشككها تجاه أوروبا، لا سيما أنه يرتبط ببعض قضاياها الرئيسية، مثل السيادة الوطنية، وعدم الثقة بالنخب، ومقاومة فتح الحدود والهجرة. بالإضافة إلى أنه كلما كانت العواقب المترتبة على مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي أقل خطورة مما يتوقعه الكثيرون، فقد نرى بعض استفتاءات "الخروج" تظهر مرة أخرى، إلا أنه في الوقت الحالي، يذهب عدد محدود من أحزاب اليمين المتطرف إلى حد دعم الانسحاب غير المشروط لبلدهم من الاتحاد الأوروبي.

ج. محدودية تأثير المشككين في الاتحاد الأوروبي:

ينقسم المشككون في الاتحاد الأوروبي إلى صنفين رئيسيين، يتمثلان في اليمين المتطرف من ناحية واليسار المتطرف من ناحية أخرى[٥٥]، ويُعد أولهما الأكثر تأثيرًا والأعلى صوتًا في هذه القضية خاصة مع صعوده الانتخابي في العديد من دول الاتحاد وزيادة عدد مقاعده في البرلمان الأوروبي بصورة مستمرة، وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من الأسباب التي قد تجعل تأثير أولئك المشككين في الاتحاد الأوروبي محدودًا في السنوات القادمة، ويمكننا أن نلخص أبرز هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً: لا يشترك المشككون في الاتحاد الأوروبي في سردية واحدة (Common narrative) أو هدف مشترك، فلديهم مواقف متباينة، خاصة عندما يتعلق الأمر بسياسات عامة محددة أو بموضوع إصلاح الاتحاد الأوروبي ذاته، أما

فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية فنجدهم يشتركون في الاحجام عن سياسات التقشف، وليس من شك فإن الاختلاف الأبرز بين فريقي اليمين واليسار المشككين في التكامل الأوروبي إنما يكمن في موقفهم من الهجرة، حيث أن السيطرة على الحدود والسيادة هما أمران أساسيان لليمين الراديكالي، ونتيجة لذلك، تنقسم هذه الأحزاب إلى مجموعات مختلفة ولا تتعاون بسهولة مع بعضها البعض، الأمر الذي يقلل من نفوذها في البرلمان الأوروبي(٥٦).

ثانيًا: لا يزال ما يسمى بـ"الطوق الصحي" (The Cordon Sanitaire) فعالًا جدًا، فالأحزاب السياسية الرئيسية لا تريد التعاون مع المشككين في الاتحاد الأوروبي أو السماح لهم بأي نوع من التأثير، على سبيل المثال، فقد قاموا باستبعادهم من أي منصب ذا مسؤولية في بداية الدورة البرلمانية الأخيرة، بينما وفقًا للنظام المعمول به في البرلمان الأوروبي، كان من المفترض أن تحصل مجموعات اليمين المتطرف على نائبين لرئيس البرلمان الأوروبي وكذلك رئاسة لجنتين برلمانيتين، كما تجاهلت المجموعات السياسية الرئيسية القواعد غير الرسمية المتبعة لانتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي من المجموعات الأخرى لهذه المناصب (٥٧).

ثالثًا: إن الطريقة التي يعمل بها البرلمان الأوروبي وافتقاره إلى تغطية قوية من وسائل الإعلام تقلل إلى حد كبير من التأثير المحتمل لأولئك المشككين في التكامل الأوروبي، فعلى الرغم من أن العديد منهم يستخدمون البرلمان الأوروبي كمنصة لزيادة ظهورهم، فإن الأنشطة اليومية لأعضاء البرلمان الأوروبي لا تتابع عن كثب من قبل وسائل الإعلام، الأمر الذي يقلل – بغير شك– من تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة، بينما تزال الأحزاب الرئيسية تسيطر على البرلمان والمفوضية، مما يحد كذلك من تأثير هؤلاء المشككين.

رابعًا: لا تزال أحزاب اليمين المتطرف بعيدة عن الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان الأوروبي، وعلى الرغم من احتلالهم مرتبة عالية في استطلاعات الرأي في السنوات السابقة وزيادة عدد مقاعدهم في البرلمان الأوروبي ٢٠١٩ عن نظيره في ٢٠١٤، فقد كانت هذه الزيادة أقل من التوقعات، ولم يصبح الشعبويون اليمينيون المتطرفون لاعبين أكثر أهمية في البرلمان الأوروبي. لذا، فإن نتيجة هذه الانتخابات الأوروبية الأخيرة تشير إلى أن غالبية الناخبين الأوروبيين لا يريدون تعريض المشروع الأوروبي للخطر، وربما يدركون أن معالجة بعض التحديات الرئيسية في الوقت الراهن إنما يتطلب درجة عالية من التعاون عبر الوطني (٥٨).

وعلى الرغم مما سبق ذكره من أسباب، فمن المحتمل أن يستمر نجاح أحزاب اليمين المتطرف في التأثير على السياسة الأوروبية في مجالات وقضايا محددة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالهجرة ومراقبة الحدود والسيادة الوطنية وقرارات الميزانية.

د. اليمين المتطرف ودعم شرعية الاتحاد الأوروبي:

ينبغي التأكيد هنا على فكرة هامة أشار إليها بعض الباحثين وهي أن وجود أحزاب اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي وما تتبناه من نهج معارض لمشروع التكامل الأوروبي، إنما يدعم شرعية الاتحاد الأوروبي ككيان ديمقراطي قادر على استيعاب مختلف الآراء، والتعبير عن توجهات مواطني الاتحاد المختلفة.

بمعنى آخر، فإن وجود هؤلاء المشككين في الاتحاد الأوروبي داخل البرلمان الأوروبي قد يكون أحد الأسس التي ترسخ لشرعية الاتحاد، وعلى ذلك يمكن النظر إلى الأصوات المعارضة داخل البرلمان الأوروبي باعتبارها دليلًا على ديمقراطيته وانفتاحه على كافة الآراء(٥٩).

كما أن البرلمان الأوروبي بصفته المؤسسة الأوروبية الوحيدة المنتخبة بشكل مباشر من المواطنين، لم ينجح بدرجة كبيرة في بناء روابط فعالة بين المواطنين والاتحاد الأوروبي، وأظهرت العديد من الدراسات أن نسبة كبيرة من الناخبين الأوروبيين لا يشاركون نفس وجهات النظر مع ممثليهم بشأن قضايا الاتحاد الأوروبي، وأن مواقف الناخبين المشككين في الاتحاد الأوروبي يتم تجاهلها بالكامل تقريبًا، ومن ثمَّ يمكن أن يساعد وجود أعضاء البرلمان الأوروبي المشككين في الاتحاد الأوروبي وما يمارسونه من أدوار على تعزيز الروابط بين المواطنين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بالتعبير عن استياء المواطنين داخل البرلمان الأوروبي، وذلك على عكس الفكرة السائدة عن النخب الأوروبية الساعية لتكريس التوافق وتعزيز عملية التكامل الأوروبي، ولذا فإن وجودهم والدور الذي يلعبونه يمكن أن يساهم في زيادة تمثيل البرلمان الأوروبي كمؤسسة منفتحة على المجتمع بتنوعه(٦٠).

كذلك يساهم المشككون في الاتحاد الأوروبي في دعم شرعية المؤسسة من خلال مشاركتهم في انتخابات البرلمان الأوروبي، ودخولهم في عضوية هذه المؤسسة، فهم يساعدون – واقعيًا– في جذب أكثر شرائح السكان تشككًا في الاتحاد الأوروبي، كما يساهمون في الطبيعة التعددية والديمقراطية للمؤسسة.

وجملة القول في دعم اليمين المتطرف لشرعية الاتحاد الأوروبي، أن مشاركة أحزاب اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي إنما هي بمثابة اعتراف بشرعيته وشرعية عملية صنع القرار فيه، كما أنهم يندمجون مع النظام الذي ينتقدونه دون أن يكونوا قادرين على التأثير بشكل كبير على عملية صنع القرار فيه، اللهم إلا في قضايا محددة – خاصة وأن أحزاب اليمين المتطرف تركز على التنديد بالوضع الراهن السلبي، ولا تركز على طرح حلول لهذا الوضع– ومن ثمَّ يساهمون بطريقة حاسمة في إضفاء الشرعية على البرلمان الأوروبي وسائر مؤسسات الاتحاد.

ثانيًا: سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوروبي:

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي –خلال الفترة الراهنة– في كيفية التوفيق بين الآراء المتباينة للرأي العام فيما يتعلق بالاتجاه المستقبلي لمشروع التكامل الأوروبي، خاصة وأن هناك درجات من الاختلاف في الحماس أو الشك تجاه المشروع الأوروبي على نطاق واسع بين المواطنين من ناحية أو بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

وقد أظهرت نتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن مستقبل أوروبا ليس مجرد خيار بين الاندماج والتفكك، ولكن هناك العديد من المسارات المختلفة[٦١]، ويصبح الأمر أكثر تعقيدًا في ظل تعدد المسارات والتجارب والمواقف المختلفة على نطاق واسع داخل دول الاتحاد الأوروبي.

الأهم من ذلك، وعلى عكس الخوف من "عدوى" خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفع الدعم العام للاتحاد الأوروبي في الدول الأعضاء الـ ٢٧ المتبقية منذ التصويت على خروج بريطانيا، مما يشير إلى وجود احتمالية الدعم العام للسيناريوهات التي تطور الاتحاد الأوروبي في اتجاه المزيد من التكامل الأوروبي، أو كما يقول الأوروبيون "المزيد من أوروبا" (more Europe)[٦٢].

وقد رصدت بعض الدراسات[٦٣] التي أجريت في دول الاتحاد الأوروبي آراء وتفضيلات المواطنين حول مستقبل مشروع التكامل الأوروبي، وطُرحت في هذا السياق سيناريوهات متعددة تعبر عن مختلف المواقف والاتجاهات، وهي السيناريوهات التي يمكن أن نجملها فيما يلي[٦٤]:

١. تحلل الاتحاد الأوروبي إلى دول مستقلة تمامًا، (حل الاتحاد الأوروبي– EU dissolve).

٢. سعي كل دولة إلى اتحاد أصغر مع عدد مختار من البلدان، (اتحاد صغير – Small Union).

٣. تركيز الاتحاد الأوروبي على كونه اتحادًا اقتصاديًا فقط، (الاقتصاد– Economy).

٤. سماح الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء باختيار مدى التكامل الذي تريده، مما يؤدي إلى اتحاد أوروبي بسرعات مختلفة، (Different speeds).

٥. يظل الاتحاد الأوروبي كما هو، فلا يندمج أكثر ولا أقل، (Status quo).

٦. حاجة الاتحاد الأوروبي إلى إصلاحات ديمقراطية (مثل المزيد من الصلاحيات للبرلمان الأوروبي) قبل أن تستمر عملية تكامله، (Democratic Reform).

٧. مواصلة الاتحاد الأوروبي عملية التكامل في مجموعة واسعة من المجالات، (تكامل– Integration).

٨. أن يصبح الاتحاد الأوروبي دولة أوروبية بحكومة مركزية، (EU state).

وطبقًا لتفضيلات المواطنين في دول الاتحاد الأوروبي، جاء خيار الاتحاد الاقتصادي بنسبة تأييد (١٧٪) السيناريو الأكثر شيوعًا، يليه بعد ذلك المزيد من التكامل، والوضع الراهن، والاتحاد الأوروبي بسرعات مختلفة (ولكل منها ١٥٪)[٦٥].

وفي الفترة التي سبقت قمة روما (التي عقدت في مارس ٢٠١٧) للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الاتحاد الأوروبي، نشرت المفوضية الأوروبية تقريرًا بحثيًا (White paper) حول مستقبل أوروبا، يقدم خمسة سيناريوهات للطرق المختلفة التي يمكن من خلالها أن يتطور الاتحاد الأوروبي خلال العقد القادم، كما يحدد السياسات والآثار السياسية لكل منها، ونعرض لها فيما يلي[٦٦].

السيناريو الأول: الاستمرار (Carrying on):

في ظل هذا السيناريو، يتمسك الاتحاد الأوروبي بمساره الحالي، ويواصل العمل وفقًا لجدول أعماله الخاص بالإصلاح التنظيمي، وتعزيز منطقة اليورو بشكل تدريجي، وتعميق السوق الموحدة في الطاقة والخدمات الرقمية، ومحاولة تحسين إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وكذلك اتخاذ خطوات متدرجة لتحسين السياسة الخارجية والتعاون الدفاعي، مع الأخذ في الاعتبار أن الانقسامات بين الدول الأعضاء لازالت تعيق تماسك الاتحاد الأوروبي وخاصة عند الاستجابة للأزمات.

ووفقًا لهذا السيناريو فليس هناك قفزة كبيرة إلى الأمام، لكن في نفس الوقت ليس هناك أي تعديل لتوازن القوى بين مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، ومن وجهة نظر المفوضية الأوروبية، فإن الاتحاد الأوروبي لديه عدد قليل جدًا من الأدوات لمواجهة التحديات التي يجابهها. ويعبر هذا السيناريو عن رغبة البعض في الدفاع عن مكاسب التكامل الأوروبي، ولا سيما في ظل عدم وجود أساس سياسي لمزيد من التكامل في هذه المرحلة، وذلك نظرًا للتحديات الحالية ومستوى السخط العام لدى قطاعات كبيرة من الجمهور على الوضع الراهن، وعلى أية حال فإن فرص استمرار سيناريو الوضع الراهن تبقى محدودة في ظل حالة الضبابية التي تكتنف مستقبل الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثاني: لا شئ سوى السوق الموحدة (Nothing but the single market):

في ظل هذا السيناريو، يعيد الاتحاد الأوروبي التركيز تدريجيًا على السوق الموحدة، وهذا يفترض أن الدول الأعضاء في المستقبل غير قادرة – أو غير راغبة – في إحراز تقدم في مجالات التعاون مثل الهجرة والسياسة

الخارجية والأمنية، ولذا تم اختيار التركيز على تعميق جوانب السوق الموحدة وتقليل العبء التنظيمي داخل الاتحاد الأوروبي.

وهو ما يعني أن التعاون في كافة المجالات بخلاف السوق الموحدة يصبح ثنائيًا بشكل متزايد، كما يُفهم منه ضمنيًا أن الاتحاد الأوروبي سيكون لديه سلطات أقل، أو أنه يمارس صلاحيات أقل مما لديه في الوقت الحاضر، ويُعد هذا عامل جذب لهذا السيناريو حيث أن اتحاد أوروبي يركز على السوق الموحدة فقط سيكون أبسط، و"أسهل في الفهم" وأقل تعقيدًا بالنسبة للمواطنين فيما يخص كيفية عمل الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث: أولئك الذين يريدون المزيد يفعلون المزيد (Those who want more, do more):

قد يطلق على هذا السيناريو أيضًا "أوروبا متعددة السرعات" (multi-speed Europe)، أو التكامل المتباين (differentiated integration) كما أسماها البعض[٦٧]. أي بعض الدول تتقدم نحو المزيد من أجندة التكامل في بعض مجالات السياسة، في حين أن هناك استمرارية في مجالات أخرى مع الترتيبات الحالية أو القائمة، حيث تقرر مجموعات من الدول الأعضاء التعاون بشكل أعمق اعتمادًا على مجال السياسة محل النظر بدلاً من التعاون الأعمق الذي يحدث لجميع الدول الأعضاء.

وتقترح المفوضية الأوروبية، الدفاع والأمن والعدالة والضرائب والرفاهية كمجالات يمكن أن تظهر فيها الرغبة في مزيد من التكامل، كما أن منطقة اليورو قد تكون رأس الحربة المحتمل لأوروبا متعددة السرعات، كما ستسمح مرونة سيناريو أوروبا متعددة السرعات لأي تكامل مستقبلي أن يعبر عن الاختلافات بشكل أفضل بين الجمهور عبر الدول الأعضاء.

ومع ذلك، يمكننا القول بأن نقطة ضعف هذا السيناريو إنما تكمن في استناده إلى فكرة أن الاختلاف الرئيسي حول تحقيق المزيد من التكامل إنما يقع بين البلدان وليس بين مجموعات الناخبين داخل وعبر البلدان، وبالتالي فإن هذا السيناريو لن يعالج الانقسامات الحادة بين مجموعات مختلفة من الناخبين، وبين الناخبين والنخب، والتي تتخطى الحدود الوطنية.

السيناريو الرابع: تقليل مجالات التعاون بكفاءة أكبر في الأداء (Doing less more efficiently):

في ظل هذا السيناريو، يتركز اهتمام الاتحاد الأوروبي وموارده على عدد أقل من السياسات (بما في ذلك الهجرة والتجارة والأمن والدفاع)، هذا بينما يقل هذا الاهتمام أو ينعدم في مجالات أخرى (كالصحة العامة وبعض جوانب السياسة الاجتماعية والعمالة)، مما قد يؤدي إلى تعاون أكثر فعالية في المجالات المختارة، مع منح الاتحاد الأوروبي

المزيد من الأدوات السياسية والتنظيمية، فضلًا عن سلطات أكبر في الإنفاذ، بينما يصبح دوره في مجالات أخرى محدودًا بدرجة أكبر.

وربما يكون هذا هو أكثر السيناريوهات ابتكارًا، لأنه يبتعد عن السيناريوهات التقليدية، كالاختيار بين أوروبا "أكثر" أو "أقل" (more or less Europe)، خاصة وأنه يحتفظ بإمكانية تعاون أعمق في بعض المجالات، مثل منطقة اليورو الأكثر تكاملاً. وفي ظل هذا السيناريو، فإن تحقيق تكامل أعمق في بعض القضايا مثل الهجرة سيكون ممكنًا أيضًا، لكنه سيسمح أيضًا للاتحاد الأوروبي بإعادة سلطاته للدول الأعضاء في المجالات الأخرى، بما يتماشى مع الرأي العام، ومن خلال اتباع نهج أكثر قطاعية (أي التركيز على قطاعات ومجالات معينة) بدلاً من ذلك النهج القائم على الدولة العضو.

السيناريو الخامس: القيام بالمزيد معًا (Doing much more together):

وبموجب هذا السيناريو، يُمنح الاتحاد الأوروبي المزيد من الصلاحيات والموارد في جميع المجالات، ويتعمق التكامل بين الدول الأعضاء بشكل كبير في مجموعة واسعة من مجالات السياسة. على سبيل المثال، يزيد دور الاتحاد الأوروبي في الشؤون المالية والضريبية والاجتماعية، ليس فقط لأعضاء منطقة اليورو ولكن أيضًا للأعضاء الملتزمين بالانضمام مستقبلًا إلى العملة الموحدة، وهذا في الواقع هو السيناريو الفيدرالي، الذي يتجه نحو تعميق الاتحاد السياسي.

ولعل أبرز ما يمكن الرجوع إليه في هذا الصدد هو التقرير البحثي الذي أعدته المفوضية الأوروربية، والذي تضمن الكشف عن نتيجة استطلاع للرأي العام الأوروبي عما إذا كانوا يوافقون أو لا يوافقون على أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى اتحاد الولايات المتحدة الأوروبية مع وجود حكومة مركزية"، حيث أسفر هذا الاستطلاع عن اعتراض ٤١٪ من الجمهور وموافقة ٣٠٪ منهم، بينما وصلت نسبة المحايدين إلى ٢٩٪. أما بالنسبة للنخبة الأوروبية فقد كشف الاستطلاع عن موافقة ٤٠٪ منهم على هذا التحول، بينما عارضته نسبة تصل إلى نحو 47% من هذه النخبة. وعلى الرغم من أن الأكثرية يعارضون الفكرة في الحالتين، إلا أن حقيقة دعم ما يقرب من ثلث الجمهور لهذا الرأي إنما تُظهر مرونة سيناريو اتجاه الاتحاد الأوروبي نحو المزيد من التكامل، وذلك على الرغم من التحديات المتعددة التي يواجهها.

وهكذا وبعد استعراض السيناريوهات السابقة، يتأكد لنا أن تعدد هذه السيناريوهات قد جاء انعكاسًا للاختلافات الموجودة لدى النخبة وكذا الجمهور الأوروبي حول مشروع التكامل الأوروبي، كما يكشف عن مستويات التشكك العالية

التي تشهدها الساحة الأوروبية (High levels of Euroscepticism)، والتي تضفي قدرًا لا يستهان به من الغموض حول مستقبل هذا الاتحاد.

ويتضح لنا مما سبق أن السيناريوهات المعتدلة هي الأكثر قبولاً سواء بين مواطني الاتحاد الأوروبي أو بين النخبة الأوروبية والدول الأعضاء، فسيناريوهات التفكك الكامل للاتحاد الأوروبي أو الاندماج في دولة أوروبية بحكومة مركزية تُعد مستبعدة بشكل كبير خلال السنوات القادمة، ولعل أكثر السيناريوهات المعتدلة تشاؤمًا هو تحول الاتحاد الأوروبي إلى اتحاد اقتصادي فحسب (لا شئ سوى السوق الموحدة)، حيث يبقى من غير المحتمل أن تتخلى دول الاتحاد عن التكامل الاقتصادي أو أن يتم حل الاتحاد النقدي أو مؤسسات الاتحاد.

ومما يعضض هذا الرأي، التكاليف الاقتصادية الباهظة لحل الاتحاد النقدي الأوروبي والتي سيصعب إحصاؤها، هذا بالإضافة إلى الإشارة السياسية الكارثية المرتبطة بها، حيث أن إعادة تأميم العملات في أوروبا – أو ما قد يرقى إلى نفس الشيء كتقسيم كتلة الاتحاد النقدي الأوروبي إلى كتلتين أو أكثر– لن يؤدي إلى وضع أفضل من الحالة الراهنة، ولكن ربما يكون أسوأ بكثير، فقبل كل شيء، لن يوفر أي حل للمشكلة الرئيسية لمنطقة اليورو المتعلقة بأزمة الديون السيادية، إضافة إلى أن الحل التعاوني لهذه المشكلة يبدو أكثر ترجيحًا إذا حدث في إطار عمل منطقة اليورو والمؤسسات الأوروبية بدلاً من خارجها[٦٨].

وفي ضوء ما تقدم وما عرضنا له من متغيرات ونقاط هامة في هذا المبحث، وكذا الدراسات التي أجريت في دول الاتحاد الأوروبي حول مستقبل التكامل بين أعضائه، والسيناريوهات المختلفة التي طرحت في هذا السياق، نستطيع أن نستشرف السيناريوهات الأكثر ترجيحًا لمستقبل الاتحاد الأوروبي، وذلك على الرغم مما يكتنف مثل هذا الترجيح من صعوبة، ونرى في هذا الإطار أن السيناريوهات المعتدلة والتي تتحلى بالمرونة انطلاقًا من نوع مجال التعاون أو بحسب رغبة الدول الأعضاء (مثل سيناريو تقليل مجالات التعاون بكفاءة أكبر في الأداء واتباع نهج أكثر قطاعية، أو سيناريو أوروبا متعددة السرعات، أو انتهاج إصلاحات ديمقراطية داخل مؤسسات الاتحاد سعيًا وراء المزيد من التكامل في المستقبل) هي السيناريوهات الأكثر ترجيحًا واحتمالًا.

وتجدر الإشارة إلى أن سيناريو "بقاء الوضع الراهن كما هو" لا يبدو – حسبما نرى– مرجحًا، حيث أن المواطنين ذوي المواقف السلبية في الاتحاد الأوروبي لا يرغبون بالضرورة في إلغائه تمامًا، ولكنهم يسعون جاهدين من أجل بناء مؤسسي مختلف؛ وبالمثل، قد يرغب المواطنون ذوو المواقف الإيجابية في استمرار التكامل الأوروبي في اتجاه محدد، بينما قد يؤدي الحفاظ على الوضع الراهن للاتحاد الأوروبي إلى فقدان الدعم بسبب عدم إحراز تقدم أو تغيير، فضلًا

عن صعوبة بقاء الوضع الراهن في ظل ضخامة وتعدد التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، والحاجة الملحة إلى الاستجابة لهذه التحديات.

هذا، وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي ودرجة الغموض العالية حول مستقبله، فلا يزال يتمتع بنقاط قوة ظاهرة، ودعم قوي من غالبية مواطني الاتحاد (نخبة وجمهور)، كما أن القضايا والأزمات العالمية التي طرحت نفسها مؤخرًا كتغير المناخ وجائحة كورونا، وقضايا اللاجئين والمساعدات الإنسانية، تجعل الاتحاد الأوروبي – بما يوفره من تعاون بين أعضائه– في موقف قوة للعب دور رئيسي في مواجهة هذه التحديات، وتجعل من الصعوبة بمكان معالجة هذه القضايا دون وجود مثل هذا التعاون، وكل ذلك ينبغي أن يُبنى عليه من خلال إصلاح حقيقي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، على أن يراعى فيه الأخذ بكافة التوجهات وبما في ذلك الاتجاهات اليمينية المتطرفة.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة مستقبل الاتحاد الأوروبي والسيناريوهات المتوقعة في هذا الصدد في ظل تنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة عبر دول الاتحاد ونجاحها الانتخابي المتصاعد، وذلك من خلال التركيز على البرلمان الأوروبي باعتباره محركًا رئيسيًا لسياسات الاتحاد وكونه المؤسسة الوحيدة داخل الاتحاد الأوروبي المنتخبة مباشرة من المواطنين، فضلًا عن إمكانية دراسة تأثير أحزاب اليمين المتطرف واستراتيجياتها المختلفة وعلاقتها بالمجموعات الحزبية الأخرى داخل هذه المؤسسة المنتخبة.

واحتوت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسية يتعلق أولها بالتعريف بالاتحاد الأوروبي ومؤسساته خاصة البرلمان الأوروبي وكذا التعريف بالاتجاهات اليمينية المتطرفة، وعرض ثانيها للمجموعات الحزبية الممثلة لليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي والاستراتيجيات المختلفة التي يتبناها بداخله وعلاقته بالمجموعات الحزبية الأخرى، بينما ركز المبحث الثالث والأخير على بعض المتغيرات الهامة المؤثرة على مشروع التكامل الأوروبي فضلًا عن السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الاتحاد الأوروبي.

أما بصدد التساؤلات الرئيسية التي حاولنا الإجابة عليها، فقد أوضحت الدراسة الدور المحوري الذي يلعبه البرلمان الأوروربي ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهو الدور المشابه – إلى حد كبير – لدور البرلمانات الوطنية، إضافة إلى ما يضفيه البرلمان الأوروبي من شرعية ديمقراطية على قرارات الاتحاد الأوروبي كونه المؤسسة الوحيدة المنتخبة مباشرة من المواطنين الأوروبيين، فضلًا عن تعاظم دوره وصلاحياته بصورة مستمرة.

كما أشارت الدراسة إلى النجاح الملحوظ والمتنامي لأحزاب اليمين المتطرف وزيادة حصتها من الأصوات والمقاعد سواء عبر دول الاتحاد الأوروبي أو في البرلمان الأوروبي، خاصة وأن القضايا الرئيسية التي تتبناها هذه الأحزاب تعبر عن مخاوف حقيقية لدى الناخبين كالهجرة والسيادة الوطنية والهوية، مما يعطي مؤشرًا أن هذه الأحزاب لن ينحصر تأثيرها في المستقبل القريب لأن الظروف التي أدت إلى نشأتها وتطورها لن تتغير قريبًا، بل أصبحت هذه الأحزاب جزءًا لا يتجزأ من سمات الأنظمة الحزبية في أوروبا.

كما عرضت الدراسة للاستراتيجيات المختلفة التي يتبناها أعضاء البرلمان الأوروبي المنتمين لليمين المتطرف، وانتهت في هذا الصدد إلى أن أعضاء اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي ينفذون مهامهم بطرق مختلفة، ولديهم وجهات نظر متباينة حول أدوارهم وواجباتهم، حيث يظل البعض في موقف بعيد عن الاندماج في أعمال البرلمان الأوروبي، وذلك عبر الانسحاب من صنع السياسات وعدم المشاركة في عمل اللجان والمهام التشريعية الأخرى، وهو ما يسمى باستراتيجية (الكرسي الفارغ) أو (دور الغائب)، كما نجد أولئك الذين يكتفون بمخاطبة جمهورهم الوطني بشكل أساسي من خلال الجلسات العامة للبرلمان الأوروبي واعتماد موقف معارضة دائمة وصاخبة لنزع الشرعية عن الاتحاد الأوروبي (دور الخطيب العام)، هذا فضلًا عن أولئك الذين يحرصون على الاندماج اندماجًا نسبيًا في العمل البرلماني ويستثمرون فرص صنع السياسة العامة التي يوفرها البرلمان الأوروبي، ويتداخلون في المداولات داخل البرلمان، إما بطريقة محدودة وفعالة (دور البراجماتي) أو عن طريق احترام قواعد البرلمان الأوروبي والسعي لحلول وسط وتجنب التشكيك في الاتحاد الأوروبي (دور المشارك).

ورصدت الدراسة بعض المتغيرات الهامة المؤثرة على مستقبل الاتحاد الأوروبي ومدى تأثير اليمين المتطرف على مشروع التكامل الأوروبي، وتتلخص في، اختلاف مواقف اليمين المتطرف تجاه مشروع التكامل الأوروبي بين الرفض والقبول المشروط والحلول الوسط، واتجاه القطاع الأكبر من أحزاب اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة إلى الاعتدال في مواقفها، ومحدودية تأثير المشككين في الاتحاد الأوروبي لعدم اتفاقهم على "سردية واحدة" أو هدف مشترك وكذا لضعف تغطية وسائل الإعلام لأعمال البرلمان الأوروبي، ولاعتبارات "الطوق الصحي" المفروض من الأحزاب الأخرى على أحزاب اليمين المتطرف، فضلًا عن كون اليمين المتطرف أقلية داخل البرلمان الأوروبي، وأخيرًا، فإن وجود اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي بحد ذاته يدعم شرعية الاتحاد وكونه كيانًا ديمقراطيًا ممثلًا لمختلف التوجهات.

كما خلصت الدراسة إلى تعدد السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الاتحاد الأوروبي، وأن السيناريوهات المعتدلة هي الأكثر تفضيلاً سواء بين المواطنين أو بين النخبة الأوروبية والدول الأعضاء، فسيناريوهات التفكك الكامل للاتحاد

الأوروبي أو الاندماج في دولة أوروبية بحكومة مركزية تُعد مستبعدة بشكل كبير خلال السنوات القادمة، أما السيناريوهات المعتدلة والتي تتحلى بالمرونة انطلاقًا من نوع مجال التعاون أو بحسب رغبة الدول الأعضاء (مثل سيناريو اقتصار التعاون على مجالات محددة بكفاءة أكبر في الأداء واتباع نهج أكثر قطاعية، أو سيناريو أوروبا متعددة السرعات، أو انتهاج إصلاحات ديمقراطية داخل مؤسسات الاتحاد سعيًا وراء المزيد من التكامل في المستقبل) فتبدو هي الأكثر ترجيحًا واحتمالًا.

وختامًا يمكن القول أن مستقبل مشروع التكامل الأوروبي، وكذا انتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠٢٤ سوف يتأثران بعواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي ستكون أكثر وضوحًا بحلول ذلك الوقت، كما أن حجم تأثير اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي وعلى مستقبل الاتحاد الأوروبي بشكل عام سوف يرتبط بمدى تفاقم قضايا الهجرة واللاجئين والمسائل المتعلقة بالسيادة الوطنية والهوية وجميعها قضايا من المرجح أن تلعب دورًا بارزًا في مستقبل هذا الاتحاد.

هوامش الدراسة:

)[1](Nathalie Brack, Towards a unified anti-Europe narrative on the right and left? The challenge of Euroscepticism in the 2019 European elections, **Research & Politics Journal**, July-December 2020, P. 1.

([2]) Look: Thomas Raines, Matthew Goodwin & David Cutts, **The Future of Europe..Comparing Public and Elite Attitudes**, (London: The Royal institute of International Affairs, June 2017).

([3]) Luca Manucci, Forty years of populism in the European Parliament, **População e Sociedade**, Vol. 35, Porto, 2021, P. 25.

(٤) انظر الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، والذي يحوي روابط لجميع مؤسسات الاتحاد (مثل البرلمان الأوروبي، والمفوضية، والمجلس...إلخ)، بالإضافة إلى أخبار الاتحاد والإحصاءات وقواعد البيانات. https://european-union.europa.eu/index_en

([5]) John Peterson, Michael Shackleton, **EU Institutions and Europe's Politics**, (Berlin: Social Science Research Center Berlin (WZB), November 2011), P. 3.

([6]) Look for more details: Kristin Archick, **The European Union: Questions and Answers**, (U.S.A.: Congressional Research Service, February 2023).

(٧) سيتم التركيز هنا على أبرز مؤسسات الاتحاد وهي: البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والمجلس والمجلس الأوروبي، مع العلم أن هناك بعض المؤسسات والأجهزة الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي، مثل: محكمة العدل الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، والبنك الأوروبي للاستثمار، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية.
انظر: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على الرابط التالي: https://european-union.europa.eu/index_en

(٨) الأغلبية المؤهلة هي أغلبية مرهونة بعتبة معينة (أكبر من النصف مثل الثلثين أو ثلاثة أرباع) تمكّن من تمرير تعديلات تهم الحياة العامة أو في قضايا ذات حساسية شديدة مثل: إجراء تعديلات دستورية.

(٩) انظر في ذلك: صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، **الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مارس ٢٠١٦، ص ١١.

Look: **European Union Institutions and Legislation**, A short guide by the staff of the house commons European scrutiny committee and the national parliament office, (UK: House of Commons, 2015), P. 7.

(١٠) صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، **مرجع سابق**، ص ١٣.

Look also: **how the European union works..your guide to the EU institutions**, (Brussels: European Commission, 2012), P. 14-15.

([11]) how the European union works..your guide to the EU institutions, **Op. cit.**, P. 19.

(١٢) صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، **مرجع سابق**، ص١٨.

)[13](how the European union works..your guide to the EU institutions, **Op. cit.**, P. 9.

(١٤) مجموعة حزب الشعب الأوروبي (EPP) وهي أكبر وأقدم المجموعات داخل البرلمان الأوروبي، مجموعة التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين (S&D)، مجموعة تجديد أوروبا، مجموعة الهوية والديمقراطية (ID) وهي تمثل اليمين المتطرف، مجموعة الخضر/التحالف الأوروبي الحر (Greens-EFA)، مجموعة المحافظون والإصلاحيون الأوروبيون (ECR) وتمثل أيضًا اليمين المتطرف، وأخيرًا، مجموعة اليسار (GUE-NGL).
انظر في ذلك موقع البرلمان الأوروبي على الرابط التالي: https://www.europarl.europa.eu/portal/en

(15) European Union Institutions and Legislation, A short guide by the staff of the house commons European scrutiny committee and the national parliament office, **Op. cit.**, P. 10.

(16) Kristin Archick, The European Union: Questions and Answers, **Op. cit.**, P. 2.

(17) how the European union works..your guide to the EU institutions, **Op. cit.**, P. 10.

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر: صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، **مرجع سابق**، ص ١٥-١٦.

)19(how the European union works..your guide to the EU institutions, **Op. cit.**, P. 10.

)20(Ibid, P. 10.

(٢١) صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، **مرجع سابق**، ص ١٧.

)22(how the European union works..your guide to the EU institutions, **Op. cit.**, P. 11.

(٢٣) في القراءة الأولى لمشروع الميزانية، يحق للبرلمان تعديل المشروع، وحق إدخال التعديلات خاص بتغيير بنود النفقات، شريطة أن لا تؤدي إلى زيادة النفقات الإجمالية، وفي القراءة الثانية فإنه يقرر إما اعتماد أو رفض الميزانية المقترحة بشكل نهائي.

)24(Ibid, P. 11.

(25) Look: Cas Mudde, Three Decades of Populist Radical Right Parties in Western Europe: So What?, **European Journal of Political Research**, Vol. 52, 2013, P. 1-19.

(26) Robin Wilson and Paul Hainsworth, **Far-Right Parties and Discourse in Europe: A challenge for our times**, (Brussels: European Network Against Racism, March 2012), P. 3.

(27) Selcen Oner, Different Manifestations of the Rise of Far-Right in European Politics: The Cases of Germany and Austria, **Journal of European Studies**, Vol. 22, No. 2 , 2014, P. 102.

(28) Hanspeter Kriesi, Backlash politics against European integration, **The British journal of politics & international relations**, Vol. 22(4), 2020, P. ٦٩6-697.

(٢٩) قام حزب الجبهة الوطنية الفرنسي في يونيو ٢٠١٨ بتغيير اسم الحزب إلى "حزب التجمع الوطني".

(30) - Robin Wilson and Paul Hainsworth, Far-Right Parties and Discourse in Europe: A challenge for our times, **Op. cit.**, P. 5.

- Aline Burni, Extreme Right Parties in Europe today: definition and electoral performance, **Revista Estudos Politicos**, Vol. 9, 2018, P. 133-134.
- Look also: https://www.europarl.europa.eu/portal/en

(31) Luca Manucci, Forty years of populism in the European Parliament, **Op. cit.**, P. 37-38.

(٣٢) جدير بالذكر أن المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي ليس لها نظير مباشر في البرلمانات الوطنية، ومن الناحية الرسمية، يجب أن تتكون المجموعات السياسية من ٢٣ عضوًا على الأقل من أعضاء البرلمان الأوروبي من سبع دول أعضاء (كحد أدنى) يشتركون في "الانتماءات السياسية".
Look: Johanna Kantola & Cherry Miller, Party Politics and Radical Right Populism in the European Parliament: Analysing Political Groups as Democratic Actors, **Journal of Common Market Studies**, Vol. 59, Number 4, 2021, P.784.

(٣٣) انظر موقع المجموعة على شبكة الإنترنت: https://www.idgroup.eu/

(34) Luca Manucci, Forty years of populism in the European Parliament, **Op. cit.**, P. ٣٥.

(٣٥) انظر موقع المجموعة على شبكة الإنترنت: https://www.ecrgroup.eu

(36) Luca Manucci, Forty years of populism in the European Parliament, **Op. cit.**, P. ٣٥.

(37) Nathalie Brack, The roles of Eurosceptic Members of the European Parliament and their implications for the EU, **International Political Science Review**, Vol. 36(3), 2015, P. 339.

(38) Ibid, P. 339-340.

(39) Ibid, P. 341.

)40(Ibid, P. 342.

)41(Ibid, P. 343.

)42(Ibid, P. 344-345.

)43(Ludvig Norman, Defending the European political order: Visions of politics in response to the radical right, **European Journal of Social Theory**, Vol. 20(4), 2017, P. 534.

)44(Ibid, P. 535.

)[45](Johanna Kantola & Cherry Miller, Party Politics and Radical Right Populism in the European Parliament: Analysing Political Groups as Democratic Actors, **Op. cit.**, P. 790.
)[46](Ibid, P. 784-785.
([47]) Sofia Vasilopoulou, Varieties of Euroscepticism: The Case of the European Extreme Right**, Journal of Contemporary European Research**, Vol. 5, No. 1, 2009, P. 4.
([48]) Ibid, P. ٧.
([49]) Ibid, P. 7-8.
([50]) Nathalie Brack, Towards a unified anti-Europe narrative on the right and left? The challenge of Euroscepticism in the 2019 European elections, **Op. cit.**, P. 3.
([51]) Ibid, P. 3.
([52]) Look for more details: Stijn van Kessel & others, Eager to leave? Populist radical right parties' responses to the UK's Brexit vote, **The British Journal of Politics and International Relations**, Vol. 22(1), 2020.
([53]) Wouter van der Brug, Katjana Gatterman, Claes H. de Vreese, Electoral responses to the increased contestation over European integration..The European Elections of 2019 and beyond, **European Union Politics**, Vol. 23(1), 2022, P. 15.
([54]) Look: Stijn van Kessel & others, Eager to leave? Populist radical right parties' responses to the UK's Brexit vote, **Op. cit.**, P. 76-79.
([٥٥]) تشترك أحزاب أقصى اليسار وأقصى اليمين في الميل نحو المواقف المشككة في أوروبا، ولكنهم يختلفون حول طبيعة ودوافع شكوكهم، فتميل الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى التأكيد على التهديد الذي يشكله التكامل الأوروبي على السيادة الوطنية والتقاليد والهوية بينما تركز الأحزاب اليسارية الراديكالية على الجانب الاقتصادي للتكامل الأوروبي وتأثيره السلبي على دولة الرفاهية الوطنية، حيث أدت أزمة منطقة اليورو وإجراءات التقشف إلى دفع اليسار الراديكالي إلى تشديد موقفه من الاتحاد الأوروبي والتكامل الأوروبي.
Look for more details: Nathalie Brack, Towards a unified anti-Europe narrative on the right and left? The challenge of Euroscepticism in the 2019 European elections, **Op. cit.**, P. 2.
([56]) Nathalie Brack, Towards a unified anti-Europe narrative on the right and left? The challenge of Euroscepticism in the 2019 European elections, **Op. cit.**, P. 6.
([57]) Ibid, P. 7.
([58]) Wouter van der Brug, Katjana Gatterman, Claes H. de Vreese, Electoral responses to the increased contestation over European integration..The European Elections of 2019 and beyond, **Op. cit.**, P. 5.
([59]) Nathalie Brack, The roles of Eurosceptic Members of the European Parliament and their implications for the EU, **Op. cit.**, P. 346.
([60]) Ibid, P. 346.
([٦١]) فعلى سبيل المثال، إذا تحدثنا عن خيار التكامل، فالتركيز هنا ليس على شدة التكامل فحسب، بل على نوع التكامل (التركيز على الاقتصاد، تعزيز الديمقراطية أو السماح بسرعات مختلفة).
([62]) Andreas C Goldberg, Erika J van Elsas &Claes H de Vreese, One union, different futures? Public preferences for the EU's future and their explanations in 10 EU countries, **European union Politics**, Vol. 22(4), 2021, P. 722.
([63]) Look: - Andreas C Goldberg, Erika J van Elsas &Claes H de Vreese, One union, different futures? Public preferences for the EU's future and their explanations in 10 EU countries, **Op. cit.**.
شملت الدراسة ١٠ دول تمثل التنوع الداخلي للاتحاد الأوروبي، حيث تمثل هذه الدول مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء الأصغر والأكبر في الاتحاد الأوروبي ، والمنتشرة جغرافيًا في جميع أنحاء أوروبا وتضم الدول الأعضاء المؤسسة للاتحاد الأوروبي جنبًا إلى جنب مع الدول التي انضمت خلال جولات التوسيع. علاوة على ذلك، فهم يختلفون في خبراتهم ومواقفهم في الاتحاد الأوروبي، وهذه الدول هي: (جمهورية التشيك والدنمارك وفرنسا وألمانيا واليونان والمجر وبولندا وإسبانيا والسويد وهولندا)، وأجريت الدراسة في شهري مايو ويونيو عام ٢٠١٩.
([64]) Ibid, P. 730.
([65]) Ibid, P. 731-732.
([66]) Look: Thomas Raines, Matthew Goodwin & David Cutts, The Future of Europe..Comparing Public and Elite Attitudes, **Op. cit.**, P. 35-3٩.
([67]) Mario Telo, **The present and future of the European Union, between the urgent need for democracy and differentiated integration**, (Brussels: European trade union institute, 2017), P. 17.
([68]) Christoph Deutschmann, The future of the European Union: A "Hayekian" regime?, **European Journal of Social Theory**, Vol. 17(3), 2014, P. 353.